world summit on the information society
Geneva 2003 - Tunis 2005

Document WSIS/PC-2/CONTR/97-A
31 May 2003
Original: Arabic

Tunisia

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

ورقة عمل تونسية

ملاحظات حول مشروعي إعلان المبادئ وخطة العمل للمرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

19 ماي 2003

عقدت اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات دورتها الثانية من 17 إلى 28 فبفري 2003 وتم تكليف رئيسة فريق العمل التابع للجنة الفرعية 2 بتجميع الملاحظات التي وردت خلال المناقشات في وثيقة عمل أساسية وفقاً لما تمت الموافقة عليه في تقرير اللجنة الفرعية 2، وذلك بالاعتماد على الشكل واللغة المتبعين تقليدياً في وثائق مؤتمرات القمة للأمم المتحدة.

ونشرت هذه الوثائق في موقع القمة على شبكة الأنترنات في 24 مارس 2003 حيث تتكون من وثيقتين :

- وثيقة مشروع إعلان المبادئ
- وثيقة مشروع خطة العمل

وفتح الباب لتقديم تعليقات على وثيقة العمل الأساسية قبل نهاية شهر ماي 2003.

وفي هذا الإطار ترى تونس أن الوثيقتين المقدمتين متناسقتين في هيكلهما مع الهيكل الذي تم اعتماده أثناء الاجتماع الثاني اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، كما تغطي الوثيقتين معظم مجالات الاهتمام التي أثيرت من قبل المتدخلين.

وعند هذه النقطة يمكن اعتبار المشروعين كأرضية للمفاوضات التي ستجري أثناء اجتماع فريق الصياغة (جويلية 2003) وأثناء الاجتماع التحضيري الثالث للقمة (سبتمبر 2003).

كما يقترح إدخال بعض التعديلات خاصة ليكون النص العربي أكثر تطابقا مع النص الأجنبي (الفرنسي) وذلك كلما كان لهذا التطابق المنشود دلالات هامة على مستوى الوقع أو الفائدة المطلوب الحصول عليها.

وتحتوي ورقة العمل التونسية، بالنسبة لكل من مشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل على :

- الملاحظات الخصوصية بالنسبة لمحتوى كل من هاذين المشروعين.
- التعديلات المقترحة من طرف الجانب التونسي على مستوى صياغة النص

بالنسبة لمشروع إعلان المبادئ

* الملاحظات المتعلقة بالمحتوى :

1 – مزيد التأكيد على البعد التضامني لمواجهة القضايا المعقدة والتحديات المتزايدة عند إقامة مجتمع المعلومات العالمي (ألف، الفقرة 6) وذلك بالتنصيص على الفوائد الهامة التي تجنيها الإنسانية قاطبة بفضل تقاسم المعارف التي تتزايد وتتطور بتزايد عدد المساهمين في إثرائها وهو ما يتطلب اعتماد أشكال جديدة من التضامن لتمكين القدرات البشرية في جميع أنحاء العالم من الإنعتاق والتحرر من كابوس العجز الناتج على عدم القدرة على التعلم أو استعمال أجهزة وشبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

2– عند التأكيد على الرؤية المشتركة لمجتمع المعلومات، لا بد من:
- التنصيص على أن الحق في الاختلاف يعتبر ثراء للإنسانية إذ أنه ينمّي مرجعياتها ويساهم في تلاقح الثقافات ويؤدي إلى حوار الحضارات، تعتبر جميعها ركائز أساسية لاستتباب الأمن العالمي وترسيخ ثقافة التسامح والتعاون والتضامن،
- التأكيد على دور المرأة والشباب، إلى جانب مكونات المجتمع المدني، في التحسيس والإقناع بهذه القيم التي تزيد من فرص تغذية روح الابتكار والإبداع بين الشعوب ومن أجل مصلحتها المشتركة (ص2، باء).

3– ضرورة التأكيد، عند استعراض المبادئ الرئيسية لإرساء مجتمع معلومات للجميع على الاهتمام بصفة خاصة بقدرة الدول والجماعات والأفراد على تحمل تكاليف الأجهزة الطرفية وتعمق في التفكير في توفير هذه الأجهزة بأقل التكاليف وذلك تجنبا لظهور أشكال جديدة من الاستبعاد والإقصاء والتهميش (ص3/2).

إلا أن هذا التفكير يجب أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار حاجيات البلدان ذات اقتصادات انتقالية والتي بإمكانها المساهمة في تطوير برمجيات تستوجب استخدام أجهزة متطورة.

4– إضافة نقطة للتأكيد على الحاجة المشتركة إلى تكثيف عدد الجمعيات المتخصصة في الاتصالات والمعلومات والعلوم من أجل توظيفها في بناء مجتمع المعلومات والإسهام في إنجاز خطة العمل التي ستنبثق عن القمة.

5– اعتبارا لأهمية الإطار التشريعي في بناء بيئة تنافسية قائمة على دعم عنصر الثقة بين مختلف المتدخلين في مجتمع المعلومات وتوضيح أدوار كل متدخل، فإنه ينبغي التأكيد على تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية بصفة متواصلة لتواكب نسق التغيير السريع للعوامل التي تكيف المحيط الداخلي والخارجي لكل دولة (ص5، رقم 6)، اعتمادا على خصائص

6- التركيز عند التعرض للمحتوى (ص6، رقم 50) على الاهتمام بالبحث العلمي بصفة عامة وبالبحث العلمي في مجالات الاتصال والمعلومات بصفة خاصة، على أن يكون الاهتمام شاملا للجانبين التقني والإنساني لما له من دور في توطين المعرفة وبالتالي توطين إنتاج تقنيات ومضامين الاتصال.

كما أن تطوير البنية التحتية للاتصالات وتوفير الحواسيب ليست كافية للانضمام إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد اللا مادي، حيث أن محو الأمية الرقمية عنصر أساسي أيضا لإلغاء الفجوة الرقمية. فتطبيقات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتطلب أن يكون الأفراد والمؤسسات مؤهلين تأهيلا كافيا لاستيعاب واستخدام هذه التكنولوجيات.

وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات التكنولوجية السريعة والعميقة تقتضي إرساء سياسات جديدة للاستثمار في التعليم واعتماد مبدأ التعلم مدى الحياة، نظرا لما ينجر عنه من كسب ميزة تفاضلية للعامل والموظف والمواطن.

7- لتأكيد، عند التطرق للتنوع الثقافي واللغوي (ص6، رقم 49) على العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتنمية من جهة والعلاقة بين وسائل الاتصال والثقافة والأدوار الثقافية - التنموية لوسائل الاتصال من جهة أخرى. فوسائل الاتصال تمارس دورا رئيسيا في إبلاغ التراث الثقافي من جيل إلى آخر، كما أنها تساهم في التفاعل الثقافي في البلد الواحد، وتقوم بدور فاعل في الحفاظ على الهوية على النهوض بالإنتاج الفكري والحفاظ على اللغة وتطوير استخدامها، وذلك علاوة على ما تتيحه من فرص تلاقح فعال وحوار بناء بين الحضارات عامة.

8- علاوة على ما ورد في الفقرة المخصصة للأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات (ص6، رقم 52) يجب التأكيد على ضرورة سن القوانين ووضع السياسات وتحديد الوجهات الأخلاقية والقيمية التي يبتغيها المجتمع السليم لتطوير الحياة الإنسانية.

ولا بد في هذا الإطار من السعي لتجاوز بعد الإشكاليات، منها بالخصوص :

- القدرة على تأمين العدالة في توزيع المعلومات وفي إتاحتها من الناحية الفنية ومن ناحية المضمون.
- التوفيق بين الخصوصية الفردية والأمن المجتمعي.

* الملاحظات الخاصة بالصياغة

يقترح إدخال التعديلات التالية

الفقرة 2 : تعويض كلمة "تعترف" بكلمة "تدرك" وذلك اعتبارا لأهمية الوعي بما تمثله المعارف والمعلومات والاتصالات.

- تعويض عبارة "تشير إلى عزمنا" بعبارة "نذكر بعزمنا" وذلك لإعطاء أهمية أكبر بما ورد في إعلان الألفية.
- باء : تعويض كلمة "تعلن" بكلمة "تقر" أو "تؤكد" للتنصيص على أهمية الرؤية المشتركة حول مجتمع المعلومات.

الفقرة 8 : تغيير عبارة "جميع قطاعات البشر" بعبارة "جميع شرائح المجتمع"

الفقرة 17 : تغيير عبارة "جميع أصحاب المصلحة المعنيين" بعبارة "جميع من يساهم في..."

الفقرة 18 : تعديل الفقرة كما يلي "إن إقامة شبكات للمعلومات والاتصالات متطورة بدرجة مقبولة وسهلة النفاذ وبكلفة معتدلة تعد من المقتضيات الأساسية للرقي الاجتماعي والاقتصادي للبلدان ولرفاهية جميع الفئات الاجتماعية وكل الجماعات المحلية. وفي هذا الصدد يعد تطوير إمكانيات التوصيل في منتهى الأهمية".

الفقرة 20 : تعديل الجملة الأولى على النحو التالي "من الضروري وجود مؤشرات لقياس تطور مجتمع المعلومات لتقييم احتياجات ونتائج أداء البلدان النامية على وجه الخصوص بالاعتماد على خصوصياتها."

الفقرة 27 : تعديل الجملة الأولى كما يلي : "إن جميع الشركاء، أي .... ، معنيون بتنمية شبكات المعلومات.... "

الفقرة 28 : تغيير عبارة "رأس المال المشترك" بعبارة "رأس مال المخاطر".

الفقرة 30 : تغيير عبارة "جميع الناس" بعبارة "كل الناس".

الفقرة 40 : تعديل الجملة الأولى كما يلي : "ينبغي على الحكومات، إذا أرادت الاستغلال الأقصى للإمكانيات المتاحة لمجتمع المعلومات في المجال الاقتصادي والاجتماعي ...."

الفقرة 41 : تعديل عنوان الفقرة والجملة الأولى على النحو التالي :
" الاستراتيجيات الوطنية في مجال اتخاذ القرار: من الأهمية القصوى أن يتم تعزيز القدرات الخاصة باتخاذ القرارات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل تدعيم الإجراءات والهيئات الوطنية....."

الفقرة 44 : تغيير كلمة "الأسماء" بكلمة "أسماء المجالات"

الفقرة 46 : تعديل الجزء الثاني من الجملة كما يلي : ".... بما في ذلك قطاعات الخدمات

الفقرة 48 : تعديل الجملة الأولى على النحو التالي: يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام التعبير الثقافي وعلى الإمكانيات المتاحة للاستفادة منه.

بخصوص مشروع خطة العمل

* الملاحظات المتعلقة بالمحتوى :

يحتوي مشروع خطة العمل أساسا على قائمة مطولة للمسائل المطروحة والتي تستوجب معالجة في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بينما يبقى مشروع خطة العمل في حاجة إلى مزيد التدقيق في :

- الأهداف وترتيبها حسب الأولويات والأهمية
- الاستراتيجيات والبرامج وطرق التنفيذ مع ضرورة معالجة منفصلة لكل من هذه العناصر الثلاثة (مع إدماج موضوع التمويل ضمن طرق ووسائل التنفيذ).
- التعاون الدولي
- آليات المتابعة

وفي هذا الإطار يقترح أخذ الملاحظات التالية بعين الاعتبار:

1 – لقد تم التركيز على معايير الأساس (أو بالأصح المعايير الأساسية) عند التنصيص على الأهداف، ولتكون هذه المعايير قابلة أكثر للتنفيذ، يتعين الأخذ بالاعتبار اختلافات مستويات النمو الحالي لقطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على مستوى البلدان النامية نفسها، وهو ما يتطلب:

- وضع معايير خاصة بالمناطق النائية بالنسبة للبلدان الأقل نموا.
- اعتماد برامج خاصة بـــــــ :

. إحداث مدارس وجامعات افتراضية في المناطق المحرومة.
. إحداث مراكز صحية افتراضية في المناطق النائية وعدم الاقتصار على توصيل جميع المستشفيات الموجودة حاليا

2 – وضع الاستراتيجيات الوطنية :

تكمن أهمية وضع استراتيجيات وطنية لتقليص الفجوة الرقمية في أنها تهدف بالأساس إلى تحقيق اندماج البلدان المعنية في مجتمع المعلومات خلال مدة زمنية مضبوطة، ومن هذا المنطلق فانه يتعين الأخذ بالاعتبار المسائل التالية :

– الانطلاق من القيام بدراسات لتقييم دقيق لمستويات الفجوات الرقمية وخاصة مدى تقدم مختلف البلدان في سد الفجوة الرقمية بمختلف مكوناتها وأشكالها، واعتبارا لأهمية هذه المرحلة يقترح إنشاء فريق عمل على المستوى الدولي يتكفل بوضع مقاييس لتقييم

- ضرورة إدماج أدوار مختلف المتدخلين من مشغلي الشبكات ومزودي الخدمات ومصنعي الأجهزة والأنظمة الاتصالية والمعلوماتية وشركات الخدمات ومكاتب الدراسات والحرفاء في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.
- اعتماد الاستراتيجيات الوطنية لتقليص الفجوة الرقمية على ثلاث محاور أساسية:

. تطوير البنية الأساسية بطريقة تجعلها قادرة على استيعاب تدفق المعلومات الناتجة على استخدام الخدمات والتطبيقات الاتصالية الجديدة وتوفيرها لمستخدميها بكلفة مقبولة،

. تطوير المنظومة التشريعية لتعزيز قابلية التكيف مع استراتيجيات العولمة في اتجاه الانفتاح التدريجي على المنافسة الحرة وتحديد الأدوار الجديدة لمختلف المتدخلين.

. تطوير الموارد البشرية لتكون مؤهلة لمواجهة متطلبات مجتمع المعلومات وتنمية قدرات هذه الموارد على أساس معايير النجاعة والجدوى في مختلف المجالات التي لها علاقة بانتشار التقدم التكنولوجي وهو ما يتطلب إعداد برامج نموذجية للتعليم والتدريب.

- بذل المجهود اللازم للحث على تأسيس أكثر ما يمكن من الجمعيات المختصة في تنمية الاقتصاد التضامني واكتشاف المهن الجديدة ونشر الثقافة الرقمية وذلك بإحداث الآليات الوطنية للمساعدة على تقوية مردود هذه الجمعيات وضمان دوامها.

3 – التمويل :

– يجب أن يشمل التمويل الإمكانيات الذاتية التي يمكن أن تتبع خاصة من دعم استثمار القطاع الخاص وتشريك مكونات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من جلب الاستثمار الخارجي إلى جانب إشراكه في إسناد القروض لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال برامج التمويل المحدثة من قبل الحكومات وكذلك برامج المنظمات الدولية المختصة.

ومن جهة أخرى فان سياسات الخصخصة التي يقع إقرارها على مستوى الحكومات يمكن أن تساهم في تمويل برامج تقليص الفجوة الرقمية اعتبارا لانعكاساتها الإيجابية على التنمية الشاملة.

– ينبغي التعمق، عند إحداث آلية جديدة لتمويل التنمية الرقمية، في إدماج بعض الآليات الموجودة مع تخصيص رصيد خاص ضمنها وفي نفس الوقت الحرص على تفادي البيروقراطية في اتخاذ القرارات وعلى عدم تكبد مبالغ هامة بعنوان مصاريف التسيير، وذلك بالاعتماد على النسيج الجمعياتي الوطني في تنفيذ المشاريع الصغرى داخل المناطق النائية.

وفي هذا الإطار يمكن أن يحدث رصيد للتنمية الرقمية في صلب الصندوق العالمي للتضامن الذي صادقت الأمم المتحدة على إحداثه يوم 20 ديسمبر 2002.

– يمكن فتح المجال أمام المتطوعين في بناء القدرات واستغلال الفرص خاصة في مجال تمويل تطبيقات معلوماتية نموذجية يمكن أن تفتح الآفاق أمام العديد من البلدان في نفس

* الملاحظات الخاصة بالصياغة

يقترح إدخال التعديلات التالية

الفقرة 6 : إضافة كلمة "غير المستعملة " عند التنصيص على الاستفادة من طاقة السوائل وذلك في إشارة إلى أن المسألة لا تتطلب أحداث طاقة جديدة أو تخصيص اعتمادات أو استثمارات جديدة وإنما يتعلق الأمر بحسن استغلال ما هو موجود.

الفقرة 17 :

- تغيير عبارة "أصحاب المصلحة" بعبارة "الشركاء في المصلحة" وذلك للتأكيد على جانب الشعور بالمسؤولية إزاء ما هو مطلوب من جهة وإرساء علاقات الند للند بين جميع المتدخلين من جهة أخرى مع تعديلها في مواطن أخرى.
- تغيير عبارة "المشتركة بين الحكومات" بعبارة "المنظمات الدولية الحكومية".

الفقرة 18 : تغيير السطر الرابع على النحو التالي "تطوير محتويات وتطبيقات تأخذ بالاعتبار الثقافة المحلية".

الفقرة 19 :

- تغيير عبارة رأس المال الاستثماري بعبارة "رأس مال المخاطر" وذلك حرصا على مزيد التشجيع على الاستثمار في قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات.
- تغيير الاعتبار الثالث على النحو التالي "ينبغي تطوير إقامة الشركات ذات التكنولوجيا العالية عن طريق مساهمة رأس مال المخاطر وإحداث الأقطاب التكنولوجية ومحاضن المشاريع.
- بالإضافة إلى الملاحظة السابقة يمثل إحداث الأقطاب التكنولوجية إحدى الآليات الهامة التي تدعم إرساء مجتمع المعلومات والاقتصاد اللامادي في حين أن معارض التكنولوجيا المنصوص عليها يقتصر دورها على التعريف والتحسيس.

الفقرة 22 :

- تغيير عبارة "بناء القدرات" بـــ "تطوير القدرات"، وذلك للتأكيد على مزيد تفعيل ما هو موجود،
- تغيير السطر الأخير كما يلي: "يجب استخدام وسائل الإعلام المحلية في برامج دعم أو تطوير القدرات."

الفقرة 23 :

- تغيير العبارات التالية على النحو الآتي :

. الأشخاص المدربين : الخبراء المختصين

الفقرة 26 : تغيير عبارة "إيجاد ثقافة" بعبارة "ترسيخ ثقافة"

الفقرة 27 :

- تغيير العبارتين التاليتين
  - . "بما في ذلك حرية التعبير" بـــــ "وبصفة خاصة حرية التعبير"
  - . "توفير الصكوك القانونية" بـــــ "توفير الآليات القانونية"
- النقطة السادسة : تغيير عبارة "بيئة تمكينية" بعبارة "بيئة ملائمة"

الفقرة 29 : تغيير كلمة "برامجها" بكلمة "برمجياتها" عند الإشارة إلى إلغاء الرسوم على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرمجياتها.

الفقرة 36 : تغيير السطر الأول كما يلي : "يجب على الإدارات العمومية أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز الشفافية والمسؤولية والجدوى".

الفقرة 37 : تغيير كلمة "الدخول" بكلمة "مداخيل" المنصوص عليها في السطر الأخير.

الفقرة 38 :

- تغيير عبارة "كفاءة إجراء الأعمال التجارية" بعبارة " نجاعة النشاط الاقتصادي"،
- تغيير عبارة "توصيل التعليم" بعبارة "توصيل التدريب"،
- التأكيد على البرمجيات عند تعداد الآليات في النقطة الثانية.

الفقرة 45 :

- تطوير "الأمثلة" إلى أهداف طموحة بعد مزيد تفعيلها والاتفاق في شأنها.
- تغيير عبارة "قصص النجاح" بعبارة "النماذج الناجحة"
- النقطة "ج" : إعادة الصياغة على النحو التالي "الاستراتيجيات، البرامج وطرق التنفيذ".
- إضافة نقطة : تبني مشروع عالمي لإعادة استغلال الحواسيب المستعملة بعد تحديث البعض من مركباتها وإعادة تسويقها بأثمان في مستوى متواضع.

الفقرة 47 :

- تغيير السطر الأول كما يلي : "الحكومات: ينبغي على الحكومات بصفة خاصة وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة تأخذ بالاعتبار المستقبل على المدى البعيد وتتفق مع الاحتياجات الدقيقة".
- إضافة كلمة "للقطاع" عند التنصيص على "تحديث نماذج العمل للقطاع العام"

- تغيير السطر الأخير على النحو التالي: "ضمان المشاركة الفعالة لجميع شركاء المصلحة في الاستراتيجيات ..."

الفقرة 48 : تغيير السطر الأول كما يلي : "واشتراك القطاع الخاص يعتبر مسألة حيوية في تطوير البنى التحتية والمحتوى والتطبيقات على أسس سليمة تتسم بالاستمرارية".

الفقرة 49 : تغيير السطر الأول كما يلي : "... في إقامة مجتمع للمعلومات يتسم بالعدالة، ويقوم على أسس تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وتحقيق مبدإ المساواة بين الرجل والمرأة"

الفقرة 51 : تعديل النصف الثاني من السطر الأول كما يلي : "... وتبادل نتائج الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات".

الفقرة 53 : تغيير ما يلي :

- "تشجيع الاستثمار الحكومي" عوضا عن "الإنفاق الحكومي"
- "وضع أنظمة حوافز" عوضا عن "تقديم حوافز".
- "تقديم نظام حوافز ضريبية" عوضا عن "تقديم حوافز ضريبية".

الفقرة 58 : تغيير كلمة "التقارير" بعبارة "نتائج التقييم"، وذلك لإعطاء مدلول خاص لوظيفة التقييم عند تقديم التقارير.